الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تونس المنار
ا/ف للشؤون القانونية والأرشيف والنشر
مصلحة النشر والتوثيق والأرشيف

محضر جلسة مجلس جامعة تونس المنار المنعقدة يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2016.

انعقدت بمقر جامعة تونس المنار الجلسة العشرون لمجلس الجامعة للمدة النيابية 2014-2017 وذلك يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2016 على الساعة التاسعة صباحا تحت إشراف الأستاذ فتحي سلاّوتي رئيس الجامعة.

وقد حضر الاجتماع السيّدات والسادة : يوسف بن عثمان نائب رئيس الجامعة، **نبيل السويسي** نائب رئيس الجامعة، **أسامة الدشراوي** كاتب عام الجامعة، **أحمد المحرزي** عميد كلية الطب بتونس، **لطفي البيتري** عميد كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس، **حاتم الزنزري** مدير المدرسة الوطنية للمهندسين بتونس، **توفيق العلوي** مدير المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس، **رشاد بن حسن** مدير المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، **فتحي دخيل** مدير المعهد العالي للإعلامية، **حليمة محجوبي** مديرة المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس، **عماد بن عمّار** مدير معهد بورقيبة للغات الحية، **أنيس البنزرتي** مدير المدرسة العليا لعلوم وتقنيات الصحة بتونس، **ألفة بويحي** مديرة المعهد العالي لعلوم التمريض بتونس،**أمال عويج** نيابة عن عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، **ألفة فريال كامش** نيابة عن مدير المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار، **سلمى الماجري** نيابة عن مدير معهد البحوث البيطرية **وعلي بوعتور** نيابة عن مدير معهد باستور.

كما حضر عن ممثلي الأساتذة المساعدين السيد خالد الصالح (المعهد التحضيري للدراسات الهندسية بالمنار) **وعن ممثلي الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السيّدة ليلى قلوز** (خبيرة في إدارة المخاطر) **وممثل العملة السيد يوسف الحسناوي** (كلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس).

واعتذر عن الحضور السيدات والسادة **محمد السوسي** ممثل الأساتذة والأساتذة المحاضرين **ولطيفة بوليلة الزغلامي ومحمد طه البناني وإيمان البودالي** ممثلوا الأساتذة المساعدين **وفارس مبروك** ممثل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد تغيّب عن الحضور السّيدات والسّادة : **الهادي الطرابلسي** عميد كلية العلوم الاقتصادية والتصرف بتونس **وعائدة بورتبين ورضا بن الشيخ ومهدي طريفة وشهاب بودن** ممثلو الأساتذة والأساتذة المحاضرين **وسلمى خالد** ممثلة الأساتذة المساعدين **وخليفة الحرباوي** ممثل الإطار الفني والإداري **والطاهر بياحي** ممثل الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **وحمزة عكايشي ومحمد زكريا سعيدان** ممثلا الطلبة.

افتتح رئيس الجامعة الاجتماع مرحّبا بالحاضرين، ثم ذكّر بجدول أعمال الجلسة والمتمثل في النقاط التالية:

I. **تقييم "أيام الجودة" بالجامعة ومؤسساتها.**
II. **تغيير صبغة الجامعة ومؤسساتها.**
III. **أنشطة البحث العلمي بالجامعة**
IV. **متفرقات.**

I – تقييم أيام الجودة بالجامعة ومؤسساتها :

أشار رئيس الجامعة إلى برنامج تركيز نظام الجودة بالجامعة ومؤسساتها بهدف الارتقاء بجودة التعليم والبحث الذي تم في إطاره تنظيم تظاهرات "يوم الجودة" التي شهدت نجاحا كبيرا على مستوى التنظيم وعدد المشاركين.

وذكّر السيد يوسف بن عثمان نائب رئيس الجامعة بمختلف المحطات التي شهدتها هذه التظاهرات على مدى 10 أيام سجلت خلالها مشاركات ونسبة حضور هامة للإطار الإداري والفني والعملة إلى جانب إطار التدريس وممثلين عن الهيئة الوطنية للتقييم وضمان الجودة والاعتماد. وأفاد أن هذه التظاهرات التي ستتواصل من خلال عمليات تقييم تتولى لجان الجودة بالجامعة ومؤسساتها إنجازها عكست التزاما واضحا بتركيز نظام الجودة من قبل العمداء والمديرين.

وأضاف أن اللجان تعمل حاليا على وضع برامج لتدعيم المشروع ودراسة ما يتطلبه ذلك من اعتمادات مع إعادة ضبط الميزانية وفق المحاور الاستراتيجية المزمع تركيزها.

وعبرت السيدة ليلى قلوز عن سعي اللجان إلى تنظيم تظاهرات سنوية في الغرض لمزيد ترسيخ ثقافة جودة الأداء والعمل على إعداد دراسات ميدانية لتحديد مشاكل البنى التحتية للمعدات والتجهيزات البحثية إضافة إلى ضبط مجموعة من المشاريع المرتبطة بالمحاور الأساسية لاستراتيجيات البحث ووضع ميزانية مدروسة.

وقد عبر الحاضرون عن مجموعة من الانطباعات والمقترحات في هذا الخصوص تتمثل في:

- ضبط الاعتمادات المتعلقة بهذا المشروع لضمان استمراريته باعتبار أن الميزانية المخصصة له ضعيفة ولا تستجيب إلى مستلزماته المتعلقة بتهيئة البنى التحتية للمقرات والمعدات والتجهيزات.
- ضبط ميزانية المشروع وتكوين الموارد البشرية.

- ضبط الإطار القانوني لعمل لجان الجودة وتنظيم ادوار القائمين عليها من خلال تعيينهم رسميا صلب اللجان المذكورة .

- إحداث خطة مسؤول عن الجودة "Responsable qualité" في مؤسسات التعليم العالي والبحث وتغيير التنظيم الهيكلي الخاص بها ورفع مقترحات اللجان في الغرض إلى وزارة الإشراف ووزارة الوظيفة العمومية.

- وضع آليات تنسيق وإعلام لتسهيل التواصل بين أعضاء اللجان في الجامعة ومؤسساتها.

- دعوة القائمين على برنامج الجودة في وزارة الإشراف لتوضيح الإجراءات المتعلقة بالتصرف في الاعتمادات المخصصة للمشروع.

II - تغيير صبغة الجامعة ومؤسساتها :

أوضح السيد يوسف بن عثمان أن ملف تحويل صبغة الجامعة إلى مؤسسة علمية وتكنولوجية سيكون جاهزا قريبا وسيتم إرساله إلى الهيئة للنظر فيه مشيرا إلى إعداد روزنامة زيارات لخبراء التقييم ومناقشة ما جاء في الملف وذلك خلال شهر جانفي المقبل.

كما أعلن عن تنظيم الجامعة لدورة تكوينية بالتعاون مع الوكالة الجامعية للفرنكوفونية حول إعداد تقارير التقييم الداخلي للمؤسسات من 8 إلى 10 ديسمبر 2016 بمقر الجامعة وهي تخص ممثلي لجان الجودة في المؤسسات.

وأفاد الحاضرون أن بعض المؤسسات بصدد إعداد ملفات تحويل صبغتها وهي معهد البحوث البيطرية بتونس ومعهد بورقيبة للغات الحية والمدرسة الوطنية للمهندسين بتونس وكلية الطب بتونس وأنه سيتم إحالتها إلى الهيئة خلال شهري جانفي وفيفري 2017.

وفي نفس السياق تم التأكيد على إعداد الأرضية اللازمة لهذا التحول كما تم اقتراح ما يلي:

- وضع منظومة مرنة تسمح للجامعات بتقييم ملفات الطلبة الأجانب الراغبين في الترسيم فيها مع بيان طاقة استيعابها وتحديد معاليم التسجيل الخاصة بهم والإعلان عنها مسبقا.
- الدعوة إلى تطوير التعليم الافتراضي الموجه للطلبة الأجانب للتقليص في كلفة التكوين وتفادي الضغط على المؤسسات في خصوص طاقة الاستيعاب.
- العمل على دعم مقروئية الاختصاصات المتعلقة بعلوم وتقنيات الصحة والتكنولوجيات الطبية وإعداد دليل الأنشطة والكفاءات والمهن الخاصة بها وبعث قطب طبي يجمع المؤسسات التي تقدم نفس الاختصاصات ويضبط مجالات التكوين ومجالات التشغيل الخاصة بخريجيها.
- دمج المؤسسات ذات الاختصاصات المتقاربة كالمؤسسات الطبية وشبه الطبية (المعهد العالي للتكنولوجيات الطبية بتونس والمعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس) ومؤسسات التكوين في المراحل التحضيرية للدراسات الهندسية بهدف تركيز الجهود والتخفيض في كلفة التكوين.

وقد رحب أعضاء المجلس بهذا المقترح ودعوا إلى تحسيس الأطراف المعنية بأهدافه وتنظيم تظاهرات إعلامية حوله.

وثمن رئيس الجامعة هذه المقترحات ودعا إلى إحداث لجنة في الغرض لدراسة مختلف الجوانب والإجراءات المتعلقة بدمج المؤسسات ذات الاختصاصات المتقاربة وتوحيد برامج التكوين فيها والنظر في كل اختصاص على حدة مؤكدا ضرورة تشريك ممثلين عن هذه المؤسسات في عملية إعداد المشروع وعرضه للنقاش في المجالس العلمية.

وقد تم الاتفاق على أن تتكون اللجنة المعنية بمناقشة دمج المؤسسات ذات الاختصاصات المتقاربة من العميد أو المدير ومن ممثلين عن المؤسسات المعنية. وعلى أن تتولى تنظيم تظاهرة تحسيسية في الغرض لدعم التواصل حول هذا المشروع واقترح عميد كلية الطب بتونس تنظيم أول لقاء قبل شهر مارس 2017 مع المسؤولين على المؤسسات الطبية وشبه الطبية وتقديم برامج عمل.

III أنشطة الجامعة في مجال البحث العلمي:

قدم السيد نبيل السويسي نائب رئيس الجامعة عرضا حول أنشطة الجامعة في مجال تقييم هياكل البحث ومنح تأطير مذكرات ختم الدروس وتقييم طرق توزيع منح التداول الخاصة بسنة 2016. وأشار إلى ضرورة احترام أجال تجديد وإعادة تجديد مخابر ووحدات البحث وموافاة الجامعة بالملفات في أجل لا يتجاوز يوم 30 جانفي 2017.

وفي خصوص المنح بيّن أن **منح التداول** لم يتم الترفيع في ميزانيتها منذ سنتين وأنه من المتوقع أن يتم التخفيض فيها خلال سنة 2017 وطلب من المؤسسات موافاة مصالح الجامعة بحاجياتها في الغرض لتسهيل عملية توزيعها وفقا للمعايير المتبعة ضمانا للموضوعية والشفافية.

ودعا إلى احترام آجال التسجيل المتعلقة بطلبة الماجستير والدكتوراه لتمكينهم من الترشح للحصول على منح التداول.

كما أشار إلى ضرورة احترام آجال إيداع طلبات العروض الخاصة بمنح ميشال فوكو والمحددة بتاريخ 16 ديسمبر 2016.

وأكد على ضرورة إنجاح مشروع "Erasmus +" والبرامج المتعلقة بتمويل ثلاث أنواع من مشاريع الحركية (mobilité) وأنشطة التفتح على المحيط الاقتصادي والاجتماعي وقد حدد تاريخ 8 فيفري 2017 كأجل أقصى للمشاركة في هذا البرنامج واقترح تقديم مشاريع مبدئية في الآجال المحددة وتقييمها وتعديلها لاحقا وأعلن في هذا الإطار عن اعتزام الجامعة تنظيم تظاهرة تحسيسية حول مشروع "Erasmus +".

وناقش أعضاء المجلس هذه المسائل ملاحظين ما يلي:

- طول وتعقيد الإجراءات المتعلقة بالحصول على تأهيل هياكل البحث التي تتم سنويا للحصول على الاعتمادات وكل ثلاث سنوات للحصول على إعادة التأهيل وما يتطلبه ذلك من إعداد لتقارير دورية وغيرها من المسائل التي تتسبب في تشتت الجهود إلى جانب صعوبة تقييم أنشطة هياكل البحث وآداء المشرفين عليها بطرق منهجية.

- التنسيق مع وزارة الإشراف قصد إعداد منهجية موضوعية لتقييم أنشطة هياكل البحث مع وضع ضوابط وإجراءات للتصرف في اعتمادات الهياكل وإحكام توزيعها على الأنشطة ومنح أهمية لأنشطة النشر العلمي وأنشطة البحث.

- ضبط مهام وإجراءات التصرف في الاعتمادات المخصصة لهياكل البحث وحث رؤسائها على مزيد متابعة مصاريف الأنشطة المنجزة وتقييمها.

وفي رده دعا رئيس الجامعة إلى إحداث لجنة لتقييم أنشطة وإجراءات التصرف في هياكل البحث للحد من الإخلالات داخلها ووضع دليل تصرف وتعميمه لتوحيد طرق العمل به في جميع المؤسسات قصد تحقيق النتائج المرجوة من هياكل البحث. كما دعا إلى مناقشة محاور صرف الاعتمادات المخصصة للهياكل وتقييمها ووضع مدونة سلوك للتصرف فيها.

وأكد على ضرورة توحيد المعايير وضبط الإجراءات المتعلقة بإدماج الباحثين في مرحلة ما بعد الدكتوراه post-doctorants موضحا حرص الجامعة على حل هذا الإشكال بالتنسيق مع مصالح الوزارة ووضع برامج لاستيعاب المنتمين إلى هذا الصنف.

IVالمتفرقات

1- الأساتذة المتميزون :

نظر أعضاء المجلس في مطلبي إسناد صفة أستاذ متميز تقدم بهما أستاذان من كلية العلوم للرياضيات والفيزياء والطبيعيات بتونس ولاحظ السيد يوسف بن عثمان بصفته عضوا في لجنة دراسة ملفات الأساتذة المتميزين أن المطلبين حظيا بموافقة المجلس العلمي للمؤسسة. وبعد النقاش وافق أعضاء المجلس على مطلبي إسناد صفة أستاذ متميز لكل من:

- السيد **البشير اليانقي**
- السيد **محرزي الوسلاتي**

2- التأهيل الجامعي:

أشار أعضاء المجلس إلى وجود صعوبات على مستوى دراسة وتقييم ملفات المترشحين للحصول على التأهيل الجامعي في بعض الاختصاصات منها العلوم الإنسانية واللغات ملاحظين وجود لجان وطنية خاصة لكنها لا تنشط فعليا بالشكل المطلوب مما يعطل ملفات المترشحين ويضيّع فرصهم في الحصول على التأهيل في بعض الاختصاصات (الانقليزية بالخصوص).

وذكر السيد فتحي سلاّوتي بدور لجنة التأهيل الجامعي التي تم إحداثها على مستوى الجامعة والتي تمكنت بعد دراسة النصوص القانونية المنظمة للتأهيل من وضع مقترح نص توضيحي لهذه النصوص التنظيمية تم تعميمه للدراسة وإبداء الرأي ودعا إلى إعادة النظر في مشروع الأمر التنظيمي.

وحول إمكانية بعث لجان التأهيل الجامعي الخاصة في مجالات الفرنسية وعلم الاجتماع والانقليزية تم الاتفاق على إقرار ما خلصت إليه لجنة التأهيل الخاصة المحدثة على مستوى الجامعة استنادا إلى الأمر عدد 1803 المؤرخ في 3 سبتمبر 1997 الذي ينصّ على عدم إمكانية تكوين لجان تأهيل جامعي إلا في الاختصاصات التي لا يوجد فيها على المستوى الوطني مؤسسات مؤهلة لهذا الغرض.

وحول هذه المسالة تعددت آراء ومقترحات أعضاء المجلس والمتمثلة في :

- توحيد الإجراءات المتعلقة بالتأهيل الجامعي مع مراعاة خصوصية التكوين في المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس نظرا إلى غياب لجان ومدراس الدكتوراه وعدم حصول المؤسسة على التأهيل مما يعتبره البعض غيابا لتكافؤ الفرص مع نظرائهم في بقية المؤسسات.
- وضع معايير موضوعية لمساعدة اللجان على تقييم ملفات التأهيل الجامعي.

كما تم اقتراح أن تتولى لجنة التأهيل على مستوى الجامعة النظر في الملفات التي لم تحظ بموافقة اللجان الوطنية الخاصة وذلك بصفة استثنائية.

وهو ما اعتبره الأغلبية غير ذي جدوى معبرين عن رفضهم فتح باب الاستثناءات لأنها لا تقدم حلولا جذرية للإشكال المطروح مؤكدين على ضرورة إعلام المعنيين بهذا الإجراء.

3- تألق علمي:

أشار رئيس الجامعة إلى تألق عدد من الأساتذة والباحثين المنتمين إلى مؤسسات الجامعة وطنيا ودوليا منهم السيدات والسادة ريم بن سلام وسيدة السعيدي وفوزي السديري ومنير بوعصيدة وقد هنأ أعضاء المجلس هذا التفوق العلمي لأساتذة وباحثي الجامعة مقترحين تكريمهم في أقرب مناسبة.

4- تمويل النشر العلمي:

تساءل أعضاء المجلس حول تمويل معاليم التسجيل للمشاركة في نشاط بحثي خارج حدود الوطن وذلك في إطار فرضيتين:

الأولى: في حال تخلي المشارك في نشاط علمي عن السفر لسبب ما هل يمكن له تفويض باحث غيره أو أكثر في نفس الاختصاص وينتمي إلى نفس الهيكل لينوبه في تقديم ذلك النشاط؟ وهل يمكنه استرجاع مصاريف التسجيل التي أنفقها على حسابه في هذا الإطار؟

الثانية: في حال تخلي المشارك عن السفر وعدم تفويض من ينوبه هل يمكنه استرجاع مصاريف التسجيل التي أنفقها للمشاركة في نشاط علمي دولي؟

وبعد النقاش تم الاتفاق على إمكانية إرجاع مصاريف التسجيل للباحث الذي تخلى عن المشاركة أو لم يتمكن من المشاركة بسبب نقص الاعتمادات المالية في هيكل البحث مع التأكيد على ضرورة وجود نشر للمشاركة العلمية يحتوى على اسم الجامعة.

ونظر الحاضرون في مسالة تمويل النشر العلمي في المجلات العلمية المحكّمة ودعوا إلى وضع برنامج مالي في الغرض وهو مقترح لم يوافق عليه جل الأعضاء بسبب نقص الاعتمادات المخصصة لهذا النوع من الأنشطة العلمية إضافة إلى ضعف ميزانية هياكل البحث.

وأكد رئيس الجامعة أن مصالحها قامت بمراسلة لجان الدكتوراه في عديد المناسبات قصد ضبط قائمة في عدد من المجلاّت العلمية المحكّمة ذات أفضل عامل تأثير في كل اختصاص مع إمكانية الترخيص للباحثين في تمويل نشر مقالاتهم العلمية فيها. وتم الاتفاق على وضع إستراتيجية لدعم مقروئية أنشطة البحث في مختلف النشريات.

6- طرق تمويل وصولات الأكل:

تساءل عميد كلية الطب بتونس عن الإجراءات المعتمدة لتمكين الأعوان التابعين لمؤسسات التعليم العالي والبحث من وصولات الأكل وعن طرق تمويلها وفي رده أوضح رئيس الجامعة أن الوداديات الموجودة صلب المؤسسات هي التي تتولى شراء هذه الوصولات بتمويل من مؤسساتها وذلك حسب النصوص الجاري بها العمل. كما أكد أن وزارة المالية إلتزمت خلال مناقشة الميزانية بتوفير الاعتمادات اللازمة لذلك

وأشار عميد الكلية إلى تنظيم القمة الدولية للمسؤولية المجتمعية ببلادنا من 8 إلى 12 أفريل 2017 حيث تشارك مؤسسته في فعالياتها بمجموعة من الأنشطة موضوعها "Améliorer l'impact des institutions de formation sur la Santé de la Population" ودعا المؤسسات إلى المشاركة فيها.

ورفعت الجلسة على الساعة منتصف النهار والنصف.

مقرر الجلسة :

الكاتب العام للجامعة

أسامة الدشراوي

رئيس جامعة تونس المنار

فتحي سلاّوتي